

تقييم كفاءة البنوك الإسلامية الجزائرية باستخدام مؤشرات الاداء المالي

- دراسة مقارنة لبنك البركة الاسلامي وبنك الخليج خلال الفترة (2010_2015)-

Evaluation of the efficiency of Algerian Islamic banks by financial performance indicators

- A comparative study of El Baraka Bank and Gulf Bank (2010_2015)-

د. زهواني رضا

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي / الجزائر

ahmed.r.zehouani@gmail.com

د. عيساوي سهام

جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة/ الجزائر

sihem_aissaoui@hotmail.com

د. حوحو فطوم

جامعة محمد خيضر بسكرة / الجزائر

tomahf12@hotmail.fr

Received:24/10/2016

Accepted:27/12/2016

Published: 27/03/2017

ملخص:

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى قياس وتقييم أداء البنوك الإسلامية الجزائرية ومدى استقرارها لما يشهده القطاع المصرفي الجزائري من تحولات وإصلاحات، فهو يساعد على معرفة كفاءة ومردودية البنوك الإسلامية بعد هذه الإصلاحات، ومدى قدرتها على منافسة البنوك التقليدية في الجزائر. وتتم هذه الدراسة من خلال معطيات التقارير السنوية التي تمتد من سنة 2010 إلى 2015 لبنك إسلامي وهو بنك البركة الجزائري وبنك تقليدي وهو بنك الخليج الجزائري وذلك لمقارنة أدائهما في القطاع المصرفي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: أداء مالي، بنوك إسلامية، مؤشرات أداء مالي.

Abstract:

This paper aims to measure and evaluate the performance of the Algerian Islamic banks and the stability of what the Algerian banking sector is witnessing transformations and reforms, it helps to know the efficiency and profitability of Islamic banks after the reforms, and their ability to compete with usurious banks in Algeria. This study is carried out through the annual reports data which extends from 2010 to 2015 the first of the two banks, which the Algerian Islamist Al Baraka Bank and traditional bank Algeria Gulf Bank and compare it to their performance and the extent of their stability in the Algerian banking sector.

Key Words : financial stability, Islamic banks, Financial performance indicators

تمهيد:

تواجه البنوك في العصر الحالي تحديات غير مسبقة، يتطلب تجاوزها أداء قوي وفعال في جميع مجالات نشاطها، وهذا ما دفع العديد من الدول السعي نحو تحرير وإصلاح قطاعاتها المصرفية بالتركيز على المستويات المؤسسية، من هنا تطورت قنوات العمل في المصارف من الطرق التقليدية إلى الطرق الحديثة في الصيرفة. وهو حال القطاع المصرفي الجزائري الذي لا زال إلى يومنا هذا يحاول مواكبة التطورات الحاصلة على مستوى المصارف العالمية، والاستفادة من التحديات التي تواجهه وتحويلها إلى فرص حقيقية للنمو والتطور مستفيدا في ذلك من جهود السلطات النقدية والمصرفية لمواصلة سياسات الإصلاح المصرفي المتزامنة مع إجراءات الإصلاح الاقتصادي والمالي.

وتتمثل أهمية دراستنا في كون الأداء المصرفي يمثل المؤشر الحقيقي لمدى ممارسة البنوك لنشاطها، والتأثير المباشر لمستوياته، والتي تسهم فيه سياسات الإصلاح المتبعة من طرف السلطات النقدية والمالية في الجزائر.

إشكالية البحث: سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية معرفة تأثير الأداء المصرفي في تحسين وزيادة نشاط البنوك الجزائرية من خلال المقارنة بين بنكين بنك البركة الاسلامي وبنك الخليج، بالاعتماد على مجموعة من مؤشرات الأداء المصرفية. وللإجابة على التساؤل التالي المتمثل في:

ما مدى الكفاءة المالية للبنوك الإسلامية الجزائرية مقارنة بالبنوك التقليدية؟

قسمت الدراسة إلى جزأين الجزء النظري الذي تم التعرف فيه على الإطار المفاهيمي للأداء والبنوك الإسلامية، والجزء الثاني الذي خصص لدراسة تقييم أداء بنكين الجزائريين، حيث استخدم أسلوب التحليل لمؤشرات الأداء في هذين البنكين وتحليل النتائج المتوصل لها.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للأداء والبنوك الإسلامية

أولا. الإطار المفاهيمي للأداء:

هي جملة من الأبعاد المتداخلة والتي تتضمن كيفية الانجاز والطريقة المتبعة في تنفيذ توجيهات الإدارة، ومدى تطابق ما تم انجازه مع المعايير والمقاييس المحددة ولمتعلقة بالكمية والنوعية والتوقيت¹.

مؤشرات قياس الأداء المالي: تختلف مؤشرات قياس الأداء باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، وكون عملية تقييم أداء المصرف عملية شاملة تستفيد منها إدارة البنك وجميع الجهات المراقبة، استخدمت عدة نماذج، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، لقياس أداء المصارف، منها ما يعرف بنظام (CAMELS) لترتيب المصارف من حيث الأداء، ونموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)، كما تم في الفترة الحالية استخدام مؤشر جديد للقياس كبديل عن مؤشر (ROE) هو مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA).

1.2 معدل العائد على الأصول ROA: هو النسبة بين صافي الدخل إلى إجمالي الأصول، ويسمى بالعائد على الاستثمار، كونه يعد مقياسا لربحية كافة استثمارات البنك قصيرة وطويلة الأجل، فهو يقيس صافي الدخل الذي يحصله المساهمون في البنك نتاج استثمارهم لأموالهم، فهو يعتمد بشكل كبير على حجم الأرباح المحققة من هذه الموجودات، كما يقيس مدى فعالية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد على الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية. كما يعد معدل العائد على الأصول مقياسا كلياً يترجم أداء البنك كونه يعكس قدرة البنك على تحقيق العوائد من كافة مصادر التمويل². ويتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين هما:

- هامش الربح (PM) الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف.
- منفعة الأصول (AU) ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول.

2.2 نموذج العائد على حقوق الملكية ROE: أعتبر مؤشرا متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الو م أ من طرف دايفيد كول، كإجراء لتقييم أداء البنوك، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل. ويحسب هذا المؤشر بضرب العائد على الأصول بمضاعف الملكية أو ما يعرف بالرافعة المالية (يتم قياسه بمجموع أصول البنك في سنة معينة منسوب الى حقوق الملكية، بمعنى انه يوضح عدد المرات التي تزايدت فيها حقوق الملكية). وما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الاداء بشكل افضل، فاذا حققت مؤسسة ما عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فيرجع السبب الى العائد على الاصول أو الرافعة المالية أو كلاهما. اذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود الى الرافعة المالية، فان المحللين والمساهمين يتعرفون الى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والاداء، بالمقابل اذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال ادارة ممتازة للأصول فانه ستكون في هذه الحالة رسالة اخرى للمحللين والمساهمين عن ادارة المؤسسة³.

ثانيا. مفهوم البنوك الاسلامية:

هي المؤسسة تسعى إلى تقديم خدمات استثمارية ومصرفية لعملائها، لها طابعها العقائدي، ومسيرتها العملية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بالمستوى المعاشي وبلوغ حد الكفاية للمجتمع الإسلامي. فالبنك الإسلامي أداة لحفظ الأموال وتنميتها كمؤسسة إسلامية تتشابه فيها مصالح الناس، من خلال العملية الاقتصادية التي لا تتم إلا بقدرات المجتمع ومستوى العلاقة بينه وبين البنك⁴. فالمودعون يقدمون الأموال للبنك الإسلامي، بقصد الربح من خلال نشاطاته وأعماله وذلك على أساس المضاربة والصيغ الاخرى المختلفة⁵.

صيغ تمويل التنمية المستدامة في المصارف الإسلامية: وتمثل نماذجاً للعدالة في الاستثمار الإسلامي في هذه المؤسسات، إذ تتميز بكفاءة الأداء وعدالة التوزيع. وتقوم جميع صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية على أساس تحمل المخاطرة والمشاركة في الربح والخسارة، فالمال هنا لا يكون غانما إلا إذا كان غارما أي أن العائد لا يحل إلا إذا تحمل المال كامل المخاطرة⁶. ومن اهمها:

أ. التمويل بالمشاركة: يشير هذا التمويل إلى أن البنك يقدم حصة في إجمالي التمويل اللازم لتنفيذ عملية (صفقة أو مشروع أو برنامج)، على أن يقدم الشريك الآخر (طالب التمويل من البنك) الحصة المكملة، بالإضافة إلى قيام الأخير (في الغالب) بإدارة عملية المشاركة والإشراف عليها، فتكون حصته مشتملة على حصة في المال بالإضافة حصة العمل والخبرة والإدارة. وباعتبار البنك شريكا فانه لا يتقاضى فائدة ثابتة، ولكن البنك يتفق مع شريكه طالب التمويل على توزيع الأرباح المتوقعة بينهما على أساس حصول البنك والشريك على حصة مقابل تمويله، وحصول الشريك على حصة مقابل تمويله وعمله وإدارته للعملية. أما في حالة الخسارة فيتحمل كل طرف بنصيبه حسب نسبة حصص التمويل⁷.

ب. المضاربة: المضاربة أو القراض أو المقارضة وهو عقد بين طرفين يقدم أحدهما المال للطرف الآخر ليعمل فيه بهدف الربح على أن يتم توزيع هذا الربح بينهما بنسب متفق عليها ابتداء، أما الخسارة فيتحملها

صاحب المال وحده بشرط عدم تقصير الطرف الآخر أو تعديه. ويسمى صاحب المال رب المال ويسمى الطرف الآخر العامل أو المضارب⁸. والمضاربة لدى البنك الإسلامي تتكون من ثلاثة أطراف المودعين (أصحاب رأس المال) ويقومون بإيداعه في البنك في شكل ودائع استثمارية أو من خلال شراء صكوك مضاربة. المستثمرون وهم أصحاب المشروعات الذين يستثمرون أموال الودائع دون أن تربطهم علاقة مباشرة مع المودعين. البنك بوصفه مضارباً وسيطاً بين الطرفين ووكيلاً عن صاحب المال، ويقوم بدور مزدوج حيث إنه مضارب في علاقته مع أصحاب الودائع ورب المال، في علاقته مع المستثمرين.⁹

✓ **المرابحة:** هي بيع الشخص ما اشتراه بالثمن الذي اشتراه به مع زيادة ربح معلوم، ويشترط لصحة بيع المرابحة زيادة على شروط صحة البيع عموماً: بيان رأس المال السلعة الذي اشترت به، وبيان الربح الذي يشترطه البائع، و يلزم البائع ببيان العيوب التي حدثت بالمبيع ونقصه ورخصه، وما إذا كان قد اشتراه بثمن مؤجل أو ممن يحاييه أو يسامح معه حتى يكون المشتري على علم كامل بالسلع، فإن جهل شيئاً من ذلك كان المشتري بالخيار عند اكتشاف ما جهله.¹⁰

ج. **بيع السلم:** وهو بيع الشيء على وجه يوجب للبائع في الثمن عاجلاً وللمشتري في الثمن آجلاً¹¹، فالمشتري اسمه المسلم والبائع المسلم إليه والثمن المقدم رأس المال السلم والمبيع هو دين السلم. كما يشترط على العقد:

- أن يكون الثمن معلوماً ببيان جنسه ونوعه قدره... و مؤجلاً إلى أجل معلوم
- بيان في العقد مقدار المبيع
- اشتراط الظاهرية في المسلم فيه أن يكون مما يباع بالكيل أو الوزن¹²

د. **عقود البيع بالآجل:** ويعني تسليم المثلث وتأخير الثمن، وهو بهذا يقوم على تمكين المشتري من حيازة السلعة والانتفاع بها على أن يدفع قيمتها المتفق عليها على أقساط محددة على مدى فترة زمنية معينة، ومن ثم يصبح البائع دائماً للمشتري بثمن البيع¹³. من شروط البيع الآجل ثلاثة وهي:

- تأجيل الثمن: يجب تحديد الثمن عند التعاقد، ويجوز بإجماع الفقهاء تحديد البائع لسعرين للسلعة أحدهما حال والآخر آجل ويترك للمشتري الخيار بينهما.
- تسليم المبيع حالاً.
- تحديد مدة الأجل الوقت العقد، وتحتسب المدة من وقت تسليم المبيع.

المحور الثالث: الدراسة التطبيقية مقارنة لبنك البركة وبنك الخليج

نعتمد في تقييمنا على أداء البنكين محل الدراسة على القوائم المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي من خلال حساب مؤشرات الأداء للبنوك وتحليلها ثم مقارنتها.

I. **مؤشر هامش الربح PM_** يساوي: الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات

جدول رقم (01): يمثل مؤشر هامش الربح للبنوك محل الدراسة

البنوك الجزائرية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	متوسط
------------------	------	------	------	------	------	------	-------

بنك البركة	0,463	0,496	0,197	0,498	0,499	0,422	0,429
بنك الخليج الجزائري	0,397	0,368	0,378	0,432	0,338	0,296	0,368

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على الملاحق.

من خلال الجدول 01، نلاحظ أن بنك البركة حقق معدلات هامش ربح مرتفعة مقارنة بمعدلات بنك الخليج الجزائري وذلك بمتوسط يقدر 42,9%، حيث تجاوزت نسبة هامش الربح أكبر من 46,3% سنة 2010 غير أنها كانت متذبذبة خلال فترة الدراسة لكن كان التراجع الكبير سنة 2012 إذ انخفض ليصل إلى 0,197 لكنه عاود الارتفاع حتى بلغت نسبة هامش الربح 42,2% سنة 2015، في حين بلغ متوسط هامش الربح في بنك الخليج الجزائري خلال فترة الدراسة أكبر من 36,8%، حيث عرفت تذبذب هي الأخرى من ارتفاع إلى انخفاض، فقد بلغت أكبر نسبة هامش ربح للبنك سنة 2013 بنسبة 43,2%، وأدنى مستوى عرفها البنك كانت سنة 2015 وذلك بنسبة أقل من 29,6%.

II. مؤشر منفعة الأصول AU. يساوي: إجمال الإيرادات / إجمالي الأصول

جدول رقم (02): يمثل مؤشر منفعة الأصول للبنوك محل الدراسة

البنوك الجزائرية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
بنك البركة	0,058	0,057	0,050	0,052	0,053	0,050	0,053
بنك الخليج الجزائري	0,089	0,094	0,100	0,084	0,067	0,069	0,084

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على الملاحق

من خلال الجدول رقم 02، نلاحظ أن متوسط مؤشر منفعة الأصول لبنك الخليج الجزائري (8.4%) أكبر منه لبنك البركة (5.3%)، فقد كانت أكبر نسبة لهذا المؤشر لبنك الخليج سنة 2011 هي 10%، ولكنه تراجع خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة إلى أن وصل سنة 2014 بنسبة 6.7% ثم ارتفع قليلا سنة 2015 بنسبة 6,9%. أما بنك البركة فقد كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، فكانت أكبر نسبة لهذا المؤشر سنة 2010 بنسبة 5.8% وأقل نسبة كانت سنتي 2012 و 2015 بنفس النسبة حوالي 5%.

III. مؤشر العائد على الأصول ROA: وتحسب بـ $PM \times AU$

جدول رقم (03): يمثل مؤشر العائد على الأصول للبنوك محل الدراسة

البنوك الجزائرية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
بنك البركة	0,027	0,028	0,010	0,026	0,026	0,021	0,023
بنك الخليج الجزائري	0,035	0,034	0,038	0,036	0,023	0,020	0,031

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على الملاحق

والجدول 03 يمثل مؤشر للعائد على الأصول وفيه نلاحظ أن أكبر متوسط للمؤشر خلال فترة الدراسة كان من نصيب بنك الخليج الجزائري وذلك بنسبة 3,1%، ومتوسط المعدل لبنك البركة كانت 2,3%. فأعلى مستوى لمؤشر العائد على الأصول لبنك الخليج سنة 2012 بنسبة 3,8% غير أنه لوحظ تراجع في المؤشر ابتداء من 2013 إلى أن وصل سنة 2015 بنسبة 2%. أما بنك البركة فقد كان المؤشر في تذبذب من عام لآخر، فكان أعلى معدل كان سنة 2011 وذلك بنسبة 2,8% وأقل معدل كان سنة 2012 بنسبة 1% فقط.

IV. مضاعف حق الملكية EM: وتساوي الأصول / حقوق الملكية
جدول رقم (04): يمثل مضاعف حق الملكية للبنوك محل الدراسة

البنوك الجزائرية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
بنك البركة	6,395	6,471	26,8	46,8	6,836	8,25	6,935
بنك الخليج الجزائري	25,18	55,96	6,860	7,892	9,823	9,336	7,510

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على الملاحق

نلاحظ من خلال الجدول 04 بالنسبة لبنك الخليج الجزائري كان متوسط مضاعف حقوق الملكية خلال سنوات الدراسة أكبر منه في بنك البركة، فبنك الخليج الجزائري نلاحظ أن المضاعف كان في تزايد مطرد فقد كان نسبته 5,2 سنة 2010 ووصل سنة 2014 بحوالي 9,8، غير أنه انخفض سنة 2015 إلى 9.3. حتى بنك البركة نفس الشيء فقد كان المضاعف في تزايد خلال جميع السنوات فقد كان سنة 2010 6,4% ووصل سنة 2015 إلى أكثر من 8,25%.

V. مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE: وتساوي $PM \times AU \times EM$

جدول رقم (05): يمثل مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك محل الدراسة

البنوك الجزائرية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
بنك البركة	0,139	0,169	0,067	0,206	0,260	0,208	0,175
بنك الخليج الجزائري	0,184	0,206	0,261	0,286	0,223	0,191	0,225

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على الملاحق

من الجدول 05 نلاحظ أن أعلى متوسط مؤشر حقه بنك الخليج بمعدل 22.5% وذلك بسبب ارتفاع المؤشرين القائم عليه مؤشر العائد على حق الملكية خلال الفترة محل الدراسة. في حين أن متوسط المؤشر لبنك البركة بلغ 17,5%. فبالنسبة لبنك البركة لاحظنا تذبذب في هذا المؤشر وأعلى مستوى وصلته كان سنة 2014 بنسبة 26% أما أدنى مستوى نسبته 6,7% سنة 2012. غير أن بنك الخليج الجزائري سجل ارتفاع في المؤشر خلال أربع سنوات الأولى من الدراسة (2010 إلى 2013) غير أنه انخفض في العامين الأخيرين، فقد كان المؤشر سنة 2010 حوالي 18,4% إلى أن وصل سنة 2013 نسبة 28,6%، وبعدها انخفض إلى أن وصل سنة 2015 إلى 19,1%.

نتائج الدراسة: من كل ما سبق يمكننا تلخيص النتائج التالية:

1. يعكس مؤشر هامش الربح مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف وتبين قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب. فقد حقق بنك البركة أكبر متوسط لهذا المؤشر مقارنة ببنك الخليج الجزائري خلال سنوات الدراسة، ماعدا سنة 2012 فقد لوحظ تراجع كبير في هامش بنك البركة وذلك نتيجة لتراجع كبير الدخل الصافي مقارنة بالسنوات الأخرى وفي مقابل انخفاض طفيف في الإيرادات مما أدى إلى انخفاض شديد في هامش الربح، في حين تطور هامش الربح ببنك الخليج مقارنة 2011 نتيجة لتطور الدخل الصافي والإيرادات. كما يظهر هذا مؤشر أن أن بنك البركة أكثر تحكما ومراقبة وتدنية لتكاليف نشاطه مقارنة ببنك الخليج الجزائري.

2. يعتبر بنك الخليج الجزائري أكثر إنتاجية من بنك البركة وهذا ما يوضحه مؤشر منفعة الأصول وهذا يدل على الاستغلال الحسن لأصولها مقارنة وبنك البركة فمجموع أصولها كان أكبر منه في بنك الخليج إلا أن

ايراداته كانت أضعف ويرجع لك الى الاستغلال الضعيف أو غير الكفئ لأصولها، فقد كان متوسط هذا المؤشر خلال سنوات الدراسة لبنك الخليج احسن منه في بنك البركة، غير أنه لوحظ أيضا تراجع ابتداء من سنة 2013 وذلك نتيجة للنمو الضعيف في الايرادات وزيادة كبيرة في الاصول مقارنة والسنوات السابقة.

3. يعتمد مؤشر العائد على الأصول على مؤشرين هامش الربح الذي يعكس مدى كفاءة البنك في إدارة ومراقبة تكاليفه، ومنفعة الأصول التي تعكس الاستعمال الأفضل للأصول أو ما يعرف بجودة الأصول في البنك. فكما ذكرنا سابقا أن بنك الخليج الجزائري حقق أكبر معدل خلال سنوات 2010 الى 2015، ويعود ذلك لاعتماده بدرجة كبير على مؤشر منفعة الأصول عكس بنك البركة الذي اعتمد بدرجة كبيرة على هامش الربح.

4. يمثل مؤشر مضاعف حقوق الملكية EM الرافعة المالية لدى البنوك ومدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته. وفي هذه الدراسة تبين أن بنك البركة الجزائري أقل مخاطرة من بنك الخليج. وذلك لاعتماد بنك البركة على امواله الخاصة في تمويل اصوله أكثر من بنك الخليج الذي حقق اكبر معدل والذي يدل على اعتماده على اموال من مصادر أخرى غير اموال الخاصة.

5. يوضح مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE العائد الذي تحصل عليه البنك من خلال استثماره لوحدة واحدة من حقوق الملكية. وأكبر نسبة كانت من نصيب بنك الخليج ويعود تحقيق هذه النسبة بدرجة كبيرة إلى معدل منفعة الأصول التي تعبر عن الإدارة والاستعمال الجيد للأصول (جودة الأصول) من قبل البنك أو توظيف الأصول في الأوجه أكثر إيراد أو المفاضلة المثلى في توظيف الأصول مما جعلها أكثر إنتاجية. وهذا ما يؤكد العلاقة أن النشاط المصرفي بين المخاطر ومردودية الأصول هي علاقة طردية، فقد كانت مخاطر بنك الخليج كبيرة باعتماده على مصادر أموال أخرى لتمويل اصوله لكن في المقابل العائد كان أكبر.

الخلاصة

من خلال هذه الدراسة يمكننا تسجيل النتائج التالية:

1. تستند عملية تقييم الأداء على معايير ومؤشرات توضح مدى نجاح البنك في تحقيق الأهداف الموجودة من الممارسة هذه الوظيفة أو ذلك النشاط .
2. بعد حساب مؤشرات الأداء البنوك الجزائرية محل الدراسة خلال الفترة ستة سنوات من 2010- 2015، نستنتج أن أداء هذه البنكين من خلال المؤشرات في تذبذب من عام الى آخر ويعود ذلك لطبيعة الاقتصاد الجزائري الغير مستقر، غير أنه على العموم يعتبر بنك الخليج الجزائري الرائد و الأحسن من بنك البركة الاسلامي في معظم المؤشرات، ويعود ذلك لعدة أسباب ولكن من أهمها القوانين والاجراءات المجحفة التي تطبق على البنوك التقليدية ولا تستطيع البنوك الاسلامية الاستفادة منها، وكذا عدم تطوير منتجاتها الاسلامية وابتكار ادوات مالية جديدة.

الملاحق:

الملحق رقم (1): جدول يلخص التقارير المالية لبنك البركة الاسلامي

2015	2014	2013	2012	2011	2010	مليون د ج
193573	162773	157073	150788	132984	120509	مجموع أصول

الدخل الصافي	3243	3778	1483	4092	4307	4108
حقوق الملكية	18843	20550	22110	22965	23810	23463
إجمالي إيرادات	7009	7623	7515	8218	8624	9745

المصدر: التقارير المالية لبنك البركة الجزائري من سنة 2010 إلى 2015

الملحق رقم (2): جدول يلخص التقارير المالية لبنك الخليج الجزائري

مليون د ج	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع أصول	57308.8	75211.5	105239	138962	176819	177377
الدخل الصافي	2031	2591	3999	5035	4010	3628.5
حقوق الملكية	11060	12609	15341	17608	18000	19000
إجمالي إيرادات	5115,3	7041,5	10572,6	11642	11848	12252

المصدر: التقارير المالية لبنك البركة الجزائري من سنة 2010 إلى 2015

المراجع والإحالات:

1. صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي- الواقع والتحديات- جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004، ص 387.
2. التجاني الهام، شعوبي تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية " دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011، مجلة أبحاث اقتصادية، جامعة بسكرة، العدد السابع عشر جوان 2015، ص 34.
3. محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية "دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث عدد 03/2004، ص 90-91.
4. كامل صكر القيسي، دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في التنمية الاجتماعية، (دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، الإمارات العربية المتحدة دبي، 2008)، ص 14، 15.
5. منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، الطبعة الثانية، 2004)، ص 11.
6. عبد الحميد الغزالي، حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، (دار الوفاء، القاهرة، الطبعة الأولى، 1989)، ص 77.
7. الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية، (دار أبولو، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996)، ص 157، 158.
8. حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، (دار الميسرة، عمان، 2008)، ص 113، 114.
9. جميل أحمد، الدور التنموي للمصارف الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية (1980-2000)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير جامعة الجزائر (2006/2005)، ص 126، 127.
10. فخري حسين عزي، صبيغ تمويل التنمية في الإسلام، (المعهد الإسلامي للبحوث ، جدة، 2002)، ص 36.
11. أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، (دار الجيل، 1981، بيروت)، ص 225، 226.
12. محمد سليمان الأشقر، بحوث فقهية قضايا اقتصادية معاصرة، (دار النفائس، عمان، 1998)، ص 183، 201.
13. الغريب ناصر، مرجع سابق، ص 175.